

# باب الزراعة والاقتصاد

## آراء اقتصادية : عالمية ومحلية

لورستان قبل بلك ثابت

### المعالجة بزيادة الانتاج : زرع البنجر

ان خير علاج زراعي لمعالجة الحانة العامة به هو زيادة الانتاج في جميع ابوابه وتوجيه قوى البلاد في هذا الاتجاه وقد ثبت بالفعل والاشجان في اثناء الحرب وبعدها ان هذه الزيادة مستطاعة في الانتاج الزراعي والاقتصاد الصناعي. اما في الزراعي لحسب المرء ان يقابل متوسط محصول الفدان من القطن او القمح في بعض الزراعات بمحصوله في سواها حتى حيث تتساوى مرتبتا معدن الارض. فهذا وحده يجب ان يكون باعثاً على مضاعفة الهمة والعناية من جانب المسؤولين

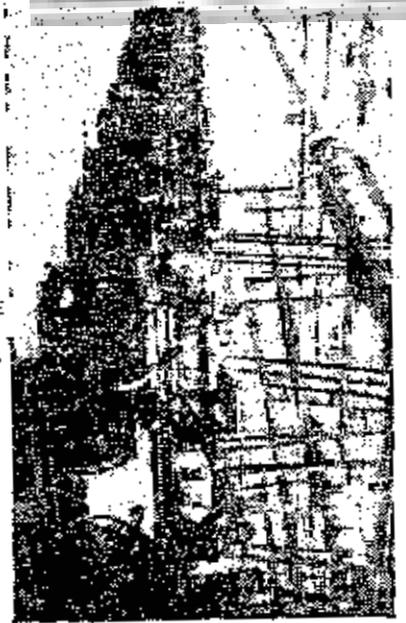
اما الانتاج الصناعي فآخذ في زيادة مطردة بشر بالنجاح وقد اتصل بنا ان الصناع اتبولوا على بنك مصر لاقتراض ما يلزم لهم من المال الذي عينته الحكومة لمعونتهم وان البنك يسهل هذه المهمة لمن يرى فيه انكفاءة وحسن الاستعداد منهم وهذه خطوة طيبة جداً فان الصناعات الجلدية عندنا تكاد تفتقر عن واردات الخارج وكذلك القول في صناعة الالات التي اتقنها الصناع المصريون اتقاناً عظيماً . وكان عندنا مصنع للطرايش في قها كاد يفتقر عن واردات أوروبا وفعلاسد حاجة البلاد في اعوام الحرب بهذه الالة تدل على ما استطاع في صناعات اخرى يجيدها الصناع المصريون بشيء من المعونة اثنائية والارشاد الفني

وقد فيها فاضل خير الى ما يمكن ان يجني بزراع البنجر لاستخراج السكر منه بد ما اتجهت النية الى اعتماد مصر على محصول السكر المحلي فان زراعة البنجر تجود في مصر كما تجود في الاراضي الخصبة الاخرى وفي زرع فوائده شتى سها ان المحصول لا يتكث في الارض اكثر من اربعة اشهر وان التربة تكسب خصباً بزراعها فيها فتصلح لزراعة تليها في العام الواحد وان جنيها يجنيه في فترة سكون آلات عصر القصب اتظاراً لموسم القصب



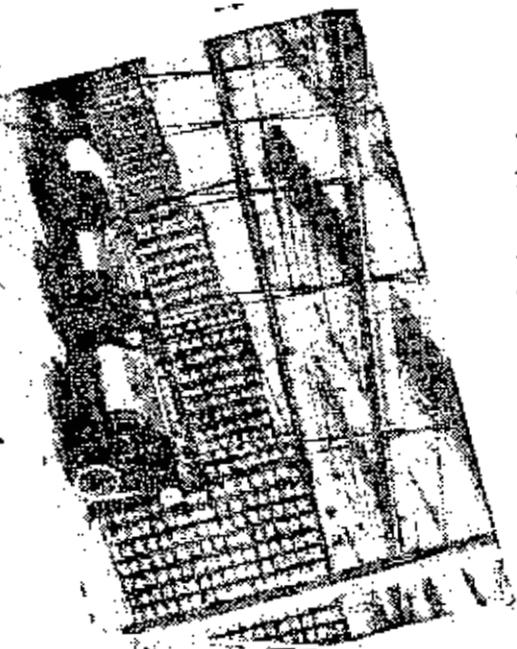


مدرسة السبع الأولى، التي تديرها منظمة السبع الأولى



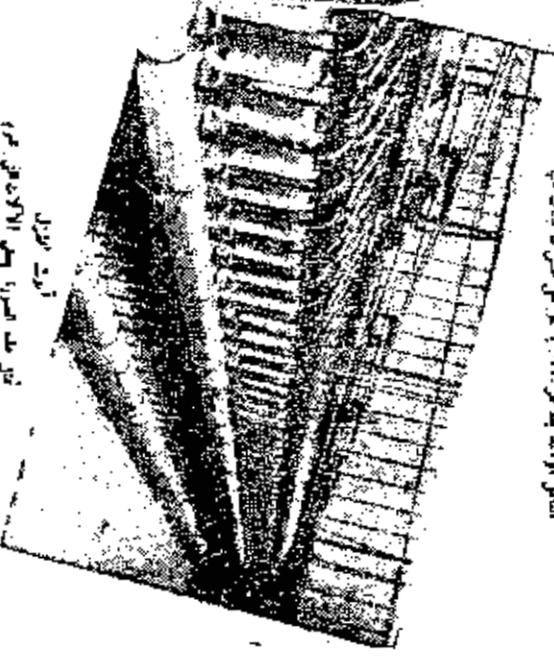
مدرسة السبع الأولى

مدرسة السبع الأولى، التي تديرها منظمة السبع الأولى، وهي واحدة من المدارس التي تديرها منظمة السبع الأولى في الكويت.



مدرسة السبع الأولى

مدرسة السبع الأولى، التي تديرها منظمة السبع الأولى، وهي واحدة من المدارس التي تديرها منظمة السبع الأولى في الكويت.



مدرسة السبع الأولى

مدرسة السبع الأولى، التي تديرها منظمة السبع الأولى، وهي واحدة من المدارس التي تديرها منظمة السبع الأولى في الكويت.

يقال متوسط تفتتات الاتاج بتقليل ساعات البطالة وأن عملية زرعه سهلة ولورقة ومخلفاته  
قائدة ونفع للزراعة

والظاهر أنهم جربوا زرعه من مدة فكان الاقبال عليه عظيماً من جانب الزراع والسكر  
المستخرج منه كثير ولكن سقطت حشرة على محصوله كانت تلتهم ورقة فيتلف  
ولكن هل يجوز العلم الحديث عن مكافحة حشرة كهذه بعد التقدم العظيم المشهود في  
علم الحشرات. سيما اننا لم نسمع ان زراعة النجر في بلدان اوروبا كتشكوسلواكيا والمانيا  
وفرنسا وانكلترا اصبحت بحشرة كهذه في جميع هذه السنوات الاخيرة  
افلا يحسن ان يباد النظر في هذه الزراعة

### مصنع الغزل والنسيج المصري الكبير

دلت الآثار والموميات والتحف التي وجدت في قبور المصريين القدماء على ان صناعة  
غزل الكتان ونسجه في وادي النيل بلغت شأواً بعيداً من الاتقان وان صناعة الخياطة  
والنطريز ارتقت ارتقاء كبيراً في تلك العصور بشهادة الاختصاصيين الذين جيء بهم من  
انكلترا للعناية بالنسوجات الخيثة التي عثروا عليها في قبر نوت عنخ آمون  
فصناعة الغزل والنسج قديمة جداً وبهاجها في مصر يعود الى عصور بعيدة ولازال  
مظاهر هذه الصناعة وآثارها متجلية في الانوال البلدية الكثيرة التي كانت منتشرة الى عهد  
قريب في بنادر الوجه القبلي والوجه البحري وفي بيوت القرى وفي ما هو مشهود من  
شيوخ عادة الغزل بين القرويين من الرجال في غير ايام العمل الزراعي  
ومما يكن عن رأي الزعيم الهندي الكبير غاندي في فعل الغزل والتول البدني في تحريك  
الهمم باذنه نار العاطفة الوطنية فالمحقق هو ان كل بلاد تريد ان يكون لها مقام مذكور  
في هذه الصناعة يجب ان تتذرع بالوسائل الجديدة والآلات المتقنة لان العمل اليدوي معها  
يبلغ من قيمته الخاصة في البيون يعوزه امران جوهران وهما سرعة الاتاج وروخص الخن  
فصر اذا شامت الزبول الى هذه الخلية تعين عليها ان تتوسل بالوسائل التي توصلت بها اليابان  
في نهضتها الحديثة وولاية بمباي في الهند من بلدان الشرق وابطانيا من بلدان الغرب مثلاً  
وتسعين بالآلات الحديثة والا فكل جهد تبذله يضع بفعل هذه المنافسة الشديدة القائمة  
بين البلدان الصناعية

وقد انتشرت الانوال الحديثة في مصر بعناية وزارة المعارف وبواسطة المدارس الصناعية  
وسواها ونشاط بعض العاملين من الصناع الوطنيين والاجانب وصار عندنا مصانع صغيرة

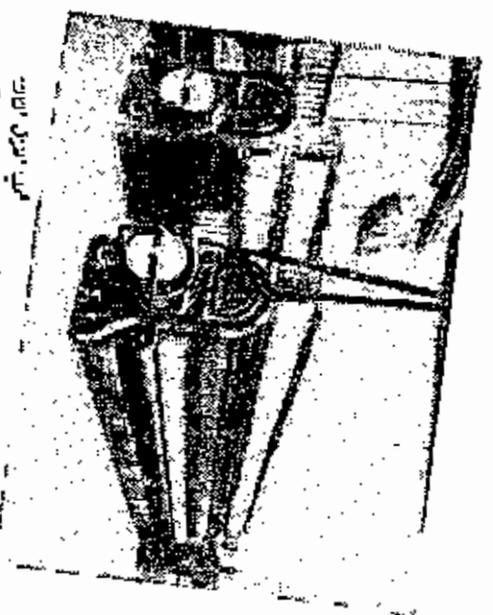
لا بأس بها هنا وهناك لتسج الكتان والقطن والحرير ولكن صناعة النزل وهي اساس هذا العمل لأنزال ضيقة الطاق محدودة النتيجة وأشهر ما عندنا مصنع الاسكندرية المعروف وهو لا يتكافأ مع مقام مصر ولا مع مقدرتها في الاتاج

فلهذه الاسباب لسواها مما سبق أن نهنا عليه يستقبل الباحث باغباط كثير مشروع مصنع النزل والتسج الذي انشأته شركة مصر لهاتين الصناعتين والذي دعت الى زيارته وزراء الدولة ورجال الصحافة ليشهدوا هذه الخطوة التي يصح ان نمدحوا صريحاً وبلغاً لنهضة الصناعة المنظمة في مصر. وحسبنا اليوم أن نتبرج بتحقيق هذه الامنية والشروع في هذا العمل الذي كان من اعوام غير كثيرة يمد غرضاً ببدء انتقال نهض من ابناء مصر جماعة تدرعوا بالشجاعة والاقدام والصبر والدرس والتحري وأبدم كثيرين من اصحاب المال كان في مقدمتهم بدر اوي باشا وقد قبل لنا انه قدم نصف رأس المال وودفع ١٥٠ الف جنيه وتعاون مع من ذكرنا فاخرجوا ما سيكون بعد اليوم قبة الانظار لما يتوقمه المارفون من النتائج الطيبة لمصر

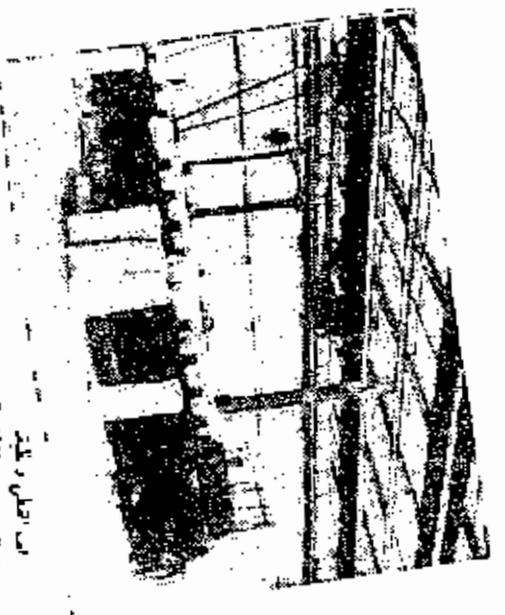
وهذا يتجلى لمن يذكر ان صناعة النزل والتسج هي اعظم الصناعات في اشهر بلدان الصناعة أي بريطانيا العظمى

ولا تتولى احصاء هذه النتائج هنا تحسبنا الاشارة الى طائفة منها وفي مقدمتها فتح باب جديد لتصرف بعض محصول القطن بما يكفل بقاء الربح الصناعي منه عندنا وتديبر عمل لطالبي العمل من الشبان والشابات وهو عمل كثير الفروع والتواحي. وتوجيه جانب من قوى مصر الى العمل الصناعي المنتج بدلاً من قصر هذه القوى على العمل الزراعي والشاء مثال يحنذي في مصر ويقتدي به كثيرون كان الخوف يقدمهم عن المجازفة باموالهم وسيرون الآن امامهم مثلاً للعمل الصناعي المتقن بحسن الاستعداد له وتوفير اسباب الاجادة فيه وقد كان كثيرون يعتقدون ان الصناعات لا تنجح في مصر لعدم وجود النعم فيها اما الآن وبعد شيوخ استعجال التبرول لادارة الآلات في البر والبحر والجو فقد تغيرت الحال من هذا القليل يضاف الى ذلك ان اجور اليد العاملة عندنا اقل مما هي في بلدان الغرب ولكنها اعلى منها في الهند واليابان والمادة الاولية موجودة ولكنها اعلى من القطن الهندي وهذه وسواها امور ينتظر ان تعالجها شركة مصر للنزل والتسج بمثل الحكمة وبعد النظر الذين شهدناهما في اعمالها حتى الآن فتسبي لما اتسجح التام في مشروعها العظيم الذي تستقبله البلاد باغباط وارتياح تامين





في يوم السبت  
في مدينة السويداء بين الأكراد في  
مجلسهم في السويداء



في مدينة السويداء بين الأكراد في  
مجلسهم في السويداء



أوقات التسوق  
في مدينة السويداء بين الأكراد في السويداء



أوقات التسوق  
في مدينة السويداء بين الأكراد في السويداء

## الذهب وعواقب خزنه

الذهب المخصص لتعزير ورق النقد في العالم لا يكفي لسد حاجة الناس لأن ثلثي ذهب الدنيا محبوس في بنوك الولايات المتحدة وفي بنك فرنسا ففي الأولى نحو ٨٤٤ مليون جنيه وفي الثاني نحو ٤١٠ ملايين والمجموع ١٢٥٤ مليوناً لا يستفيد الناس شيئاً من الجانب الأكبر منها فإن جزءاً منها يكفي لشبان ورق النقد في أميركا وفرنسا.

وفي بنك أمكترا وهو قاعدة الاساس في سوق لندن المالية المغلقة — أكبر اسواق المال في العالم — لا يجاوز الذهب الآن ١٥٦ مليون جنيه أي نحو ثلث ما هو محبوس في بنك فرنسا مع ان باريس ليس لها من انصاف للمالي الدولي ما لتلندن.

وقد صار في حكم التصق عليه بين الباحثين في الاقتصاد وأسباب الكساد العام الحالي ان حبس الذهب يبد من أكبر عطل الجمود فالتاس لا يملكون الكفاية من النقود لترويج السلع والمرض والإقبال على شراؤها . نعم ان لضعف الثقة بذا كبيرة في ما هو مشهود من الفتور ولكن إذا عادت الثقة كما هو منتظر فإن قلة الوسيلة المادية تحول دون الشفاء التام ولم يتح للبشر حتى الآن ان يكتشفوا ما يحل محل الذهب من المعادن او غيرها ولكن اذا استمرت هذه الازمة فلا مفر من الاتفاق على شيء موجود او مطلوب لا سيما ان المقدر هو ان الذهب المستخرج من جوف الارض سيأخذ في النقص بعد انقضاء ثلاثة اعوام كاتين للجنة جامعة الامم في حين ان حاجة العالم اليه آخذة في الزيادة

ولكن يحتمل ان تقرير مسألة الهند يقلل من مقدار الذهب الذي تأخذه كل عام وتخزنه

او تستعمله في صنع الحلل والمصوغات

يقابل ذلك ان الاستمرار في هبوط اسعار الفضة اخذ يخلق مشكلة جديدة في النقد وخسوساً للبلدان التي تعتمد على نقد الفضة كالصين وهي من البلدان التي يحتاج العالم اشد حاجة الى اسواقها العظيمة . فلا يستغرب وأحالة هذه اذا عملت الدول في آخر الامر باقتراح كبار المالىين الكنديين وهو عقد مؤتمر من كبار رجال المال في الولايات المتحدة وبريطانيا وفرنسا لوضع مشروع يجعل باعادة العلاقات المالية المتردية بين البلدان ويكفل ما يلزم من الاصلاح حرصاً على النظام العام وسلامة العالم من فعل هذه الازمات الاقتصادية التي تنافقت في بعض البلدان فبلغ عدد العاطلين عن العمل في المانيا اربعة ملايين وفي بريطانيا مليونين ونصف مليون وفي ايطاليا نصف مليون وفي الولايات المتحدة ستة ملايين الى ثمانية وهي البلاد التي كانت تباي من عامين يسرها ورواج الاعمال الصناعية والتجارية فيها

## اجور المساكن

هذه المسألة هي في الحقيقة قسمان قسم يختص بالمسكن وهذا فيه شيء من احتمال الفرج لاستطاعة المرء أن يبدل مسكنه عند انتهاء عقد الإيجار بأخر أما في ألحي نفسه أو في حي آخر وفي طاقته أن يجد ما هو أرخص منه أو ما هو أغلى إذا شاء . وقسم آخر هو مباني التجارة والأعمال فهذا عقدة العقد لأن التاجر الذي انشأ تجارة في مكان معين يعرفه زبائنه ويذهبون إليه لا يسعه أن ينتقل من مكانه هذا إذا تيسر له تغيير مكان آخر لعمله وهو نادرجداً فتراه يُقبل ما زاد على حمله المالي حيث هو تقادياً من تعريض عمله للووار بالانتقال ولكن في إيجار المساكن عقبة تحول دون تخفيضها في كثير من الحالات فإن عقود الإيجارات في بناء ذي ١٢ شقة مثلاً لا تنتهي كلها في موعد واحد وقد يؤثر المالك أن تظل شقة أو اثنتان فارغتين على تخفيض الإيجار لجميع الشقق وهذا ليس حكماً مطلقاً ولكنه كثير الوقوع يقابله أتا عرفنا في العاصمة ملاكاً كثيرين خفضوا إيجار الشقق من تلقاء أنفسهم رغبة منهم في انصاف المستأجرين وحرصاً على بقائهم عندهم

والمسألة جوهرية ومن تشريع ينصف به الفريقان صعب جداً لأن الحالات غير متماثلة والظروف ليست واحدة في الجميع وقد يكون في البناء الواحد عشرة مستأجرين خمسة منهم راضون عن الاجور والحالة بالأجمال وخمسة يسوا كذلك . ولا ينبغي أن اجور المساكن والمخازن بلغت زيادتها الى مراتبها الحالية تدريجياً فلا يتظر أن تهبط دفعة واحدة وهذا الهبوط التدريجي مستمر في معظم المباني إذا استثنينا ما هو واقع في قلب المدينة ولا بد من أن يكون الحكم النهائي للحالة المالية والاقتصادية العامة أي أن رخص المساكن في ناحية ما ووجود شقق كثيرة فارغة لا بد أن يؤول في آخر الامر الى توازن بسبب اقبال الناس على ارخص الاجور

وهذا ما يظهر أن الحكومة تريد ان توصل به في سألجة هذه لمشكلة فهي تفكر في سن تشريع يبيح للمستأجر ان يفسخ عقد الإيجار اذا لم يتفق مع المالك على الاجر بدلاً من سن تشريع يراد به التحكم في تعيين هذا الاجر والفرق ظاهر بين النظامين . فالنظام المعروض اليوم يستمد فيه على حقيقة الحالة القائمة في المدينة وكثرة ما هو معروض فيها من المساكن للإيجار او قننه فالمستأجرون لا يقدمون على فسخ عقود الإيجار الا إذا كان هناك مساكن تصلح لهم بحسب منزلاتهم الاجتماعية وحاجتهم المالية وتكون اجرتها اقل مما يدفعون فالتشريع الجديد يساعد على إيجاد التوازن ومنع الإجحاف على قدر الطاقة من دون حدوث تقلص كبير ومن دون ان يستبد أحد الفريقين بالآخر بمونة تشريع استثنائي او استمرار حالة ليس في ظروف البلاد ما يسوغها

## الصين وحالة العالم الاقتصادية

في الدنيا ثلاث بلدان اذا استقرت فيها الامور على قرار ثمرع العالم يتخلص من عواقب هذا الوباء الذي اصابه والذي حار في كيفية علاجه في الصين والهند وروسيا نحو الف مليون من الخلق لهم حاجات من المواد الخام والبضائع والمصنوعات والطعام فاذا شملتهم المكنة والصفونوا الى اعمال الحياة العادية كان ما يستهلكونه من هذه الاشياء بمقادير لا يحصرها حساب وقد قيل انه لو زادت نساء الصين في طول فساتينهن بوضعين لما كان في الدنيا قطن يكفي لسد هذه الزيادة

ولكن الحرب الاهلية في الصين اورثتها الوهن والفاقة وعدم الثقة وبعد ما كانت شنغاي وكاتون وسائر تلك المدن التجارية الكبيرة من أشهر اسواق العالم سادها كساد كبير لم يؤلف مثله في الشرق حتى كانت حركة المقاطعة في الهند بعواقبها المروفة فاذا صح ما نقلته التلغرافات وهو ان هنالك سبباً من جانب كندا لان تباع للصين كمية كبيرة من القمح وتمقد لها قرصاً بعائتي مليون جنيه من بريطانيا وكندا وانولايات المتحدة وتدعو كبار قواد الصين الى الكف عن القتال وتقتنعهم بان السلام خير لهم ولبلادهم فالنتيجة تكون رواج القطن وارتفاع سعرها وعودة النشاط الى اسواق الصين وتصرف المصنوعات والبضائع فيها

وهذا رجاء كبير ومع انه قد لا يتحقق فان الاقدام على هذه المشروعات يدل على ان البشر لا يمكن ان يقنوا مكتوفي الابد في امام الكارثة الاقتصادية وان قريحة الانسان ستفوز في آخر الامر بابتكار حل لعقدة لم يسبق ان واجهت مثلها وهي عقدة اقبال في المراسم بعقبه ما يكاد يشبه جماعة في العالم بسبب هذا العجز الذي منيت به الاسانية بأسرها

## قطن المعرض

من خطبة لمصره صاحب النورة فؤاد اباظه بك مدير الجمعية الملكية الزراعية  
(تابع ما نشر قبلاً)

(٥) وفي مؤتمر القطن الدولي المتعقد أخيراً في شهر سبتمبر الماضي بمدينة برشلونه بأسبانيا التي جناب المستر براون عالم النباتات بوزارة الزراعة في مصر محاضرة عن « نصيب مصر في الاتاج العالمي للقطن » جاء فيها ما يأتي

« قطن المعرض يعطي أكبر محصول للفدان عندنا في الوجه البحري، وهذا النوع من القطن اتجته الجمعية الزراعية الملكية لوزارة الزراعة . انه أطول من السكلارديس وياع اقل منه من بنس الى بنس ونصف في الرطل ( اي من اثنين الى ثلاثة ريبالات في القطار )

ومن المزم أنه سينشر بسبب وفرة محصوله وأما تكهن بان قطن المعرض سيحل محل النهضة والبيون والزاجوراء تلك الاصناف التي لا تزال لان مرغوبة من بعض المزارعين في الوجه البحري وقد اعطى القطن حيزه ٧ الذي اتجته وزارة الزراعة محصولاً مماثل المعرض اي اكبر بكثير من السكلاريدس في الوجه البحري ومن المحتمل أنه في سنة أو سنتين يمكن لترايين ان يختار ما يلزمهم من كلا النوعين اللذين يباعان بشن متقارب والاخير منهما يزرع أغلبه في جنوب الوجه البحري والحيزه ٧ في شمالها »

(٦) وفي مجلة المصدر الفرنسي بتاريخ ١٠ أكتوبر الماضي بحث شائق عن قطن المعرض لحضرة صاحب العزة الدكتور يوسف بك نحاس السكرتير العام للثقافة الزراعية العامة جاء فيه ما يأتي :

« استوردت جميعتا الزراعة المصرية بذرة قطن اليها من أمريكا واستكثرتة في غيطان تجاربها . وكانت النتائج الاولى غير مشجعة وكان طول الشعرة غير منتظم كما أن التية ضعيفة حتى أنه لم يكن اي امل في نجاح القطن من الوجهة الصناعية . ولكن لم تبطل تلك الصدمات عزيمت الجمعية بل استمرت في تجاربها بأناة وطول صبر اذ توقعت ان تلك النتائج غير المرضية لاول وهلة سيطراً عليها تنير وتبدل تحت تأثير جيو القطر المصري وطبيعة تربته ومائه . وما زالت توالي تجاربها حتى اخرجت لنا قطن المرض الذي بسبب تفوق صفاته الصناعية ووفرة محصوله سوف يحل محل السكلاريدس ويتبوا المكانة الاولى بين الاتقان المصرية »

(٧) وفي يناير سنة ١٩٢٨ سافرت الى منشستر موفداً من قبل الجمعية الزراعية لمعرفة سر تقاعد الترايين الانجليز عن استعمال قطن المرض والوسائل اللازم اتخاذها لترغيبهم في استعماله

وقد كنت امرت برؤساء جمعياتهم واتحاداتهم المختلفة وذوي التفوذ فيهم في صيف سنة ١٩٢٦ عند ما ذهبت لمنشستر وبروكسل ، ثم توثقت بيننا روابط الصداقة وتبادلنا شعور الثقة في اعمالنا عند ما حضروا لمصر لاعمال مؤتمر القطن الدولي الذي عقد بالقاهرة سنة ١٩٢٧ . وكان لكل ذلك اثر كبير في نجاح مهتي . وسلمت جناب المستر هوارث رئيس اتحاد غزالي القطن الرفح ٢٦ بالة قطن معرض من رتب مختلفة لاجراء تجارب الغزل عليها وتقديم تقرير عنها . وتلخص نتيجة مهتي في تلمراف ارسلته للجمعية الزراعية من منشستر في يناير سنة ١٩٢٨ نصاً ما يأتي

« قابلت هوارث وهورويو ويرس وسامسة القطن وغزاليه ومن المعلومات التي جمعها استنتج أنه ليس هناك اعتراضات خطيرة ضد المرض ولكن يلزم ان يباع بشن

اقل من الكلاريدس في الرتب العالية وان وفرة محصوله تتطلب على جميع الصعوبات «  
 وكان الخطأ الذي كاد يقضي على المرض اول ظهوره في الاسواق هو ما كان يطلب  
 له من اثمان كانت في بعض الاحيان اعلى من الكلاريدس مما صرف النزالين عن شترائه اذ  
 انه صنف جديد وليس في منه ما يقربهم على تجربته . وكان الاتفاق المفقود بين الجمعية  
 الزراعية وشركة قطن المرض في هذا الوقت يفرض على الاخيرة مشتري قطن المرض  
 الناتج من زراعات المزارعين بشن الكلاريدس الذي يضايه رتبة ومنطقة

فند عودتي من منشور سنة ١٩٢٨ شرحت للجنة الجمعية الزراعية ما صرح به النزالون  
 لي من ضرورة تنزيل ثمن قطن المرض عن الكلاريدس من بنس الى بنس ونصف  
 في الرطل اي من ريالين الى ثلاثة ريالات في انتظار حتى يقربهم رخصه على الاقدام على  
 شترائه ، وانه متى عرف بينهم ووافقهم صفاته قبلوا عليه من تلقاء انفسهم فيتدرج عنه في  
 الارتفاع بسبب الطلب عليه فاخذت لجنة الجمعية بهذا الرأي ثم ما لبث ان انفي الشرط الذي  
 يقضي على الشاري بضرورة شراء قطن المرض بشن الكلاريدس رتبة ومنطقة

ثم تلا ذلك شكوى زراع المرض من تحك شركة قطن المرض في مشتري اقطانهم  
 باثمان يقدونها بخسة . فلهذا ولاسباب اخرى التي التناقد بين الجمعية والشركة المذكورة  
 واصبح المزارع حراً في بيع اقطانه لمن يشاء ، الا ان هذا ايضا لم يحسن الحالة فبدأت تنشر  
 اشاعات السوء بان النزالين لا يريدون هذا القطن . وكانت نتيجة ذلك ان المساحة التي  
 زرعت بقطن المرض في سنة ١٩٢٨ قلت عما كانت عليه في السنة التي قبلها ، ثم تجددت  
 الاشاعة في بدء هذا الموسم فترجع كثير من زراعيه واقدموا على البيع فاشترى منهم مروجو  
 تلك الاشاعات باثمان وصلت الى اربعة ريالات تحت كثرات الكلاريدس

وهنا يمكن المصارحة بأمر واقعي وهو انه لا يكفي ان يخرج الانسان للعالم الشيء  
 النافع ثم يتركه في سيرة الطبيعي مرتكناً على انه نافع بل عليه ان يعرف كيف يقع العالم بفعله .  
 وان ينفع العالم به . ثم عليه ان يدفع المراقيل من طريقه وان يبدد اشاعات السوء ومن حوله  
 وذلك ما عملناه في الجمعية الزراعية ازاء قطن المرض . فبعد ان درس حضرات اعضاء

لجنتنا جميع هذه الاعتبارات المختلفة وغيرها ، وكلهم رجال حكيمة ومن ادباب الاعمال وكبار  
 الزراع ، وبعد مفاوضات شاقة ابرمنا عقداً بين الجمعية الزراعية وشركة قطن المرض من  
 جديد تعاون المبتنان بمقتضاء على نشر قطن المرض وتعميره للسنازل العالية وتقوم الجمعية  
 الزراعية بتدبير التناوي واعادتها وتقوم شركة قطن المرض بالمساعدة في توزيعها على  
 كبار الزراع ومشتري كل ما يمكن شترائه من القطن الناتج